

والمختلف المتأخرون في بيان هذا القول فله بعضهم مراد أي
 مراد أي يوسف بهذا القول عامة مخصوصة وهو أي ثلثه
 الحامئة وأما ذكر باعتبار المعنى في الحامئة إذا كان الماء يجري
 من الأنبوب في حوض الحمام والناس في وقت فون منه غيابه
 من ذلك كبس الرأى أي حمله على الحق بعينه بعضا وهذا
 هو أغنى ما في خان في الثماني حتى لو كان الماء ساكنا أو كانوا
 يغتربون ولا يجري من الأنبوب ماء يتنجس ماء الحوض وعليه
 الاعتماد وخبرهم أي من المناخرين من قال هو أي ماء الحمام عنده
 أي عند أي يوسف عن ثلثه الماء الجاري على كماله سواء توارك
 الاعتراض في دخول الماء من الأنبوب ولا لاجل الضرورة لا ترى
 لنا الحوض الكبير الموقو بالماء الجاري على كماله لاجل الضرورة
 وفيه نظر ذكر في الشرح ودخل الجنب والمحدث يد في حوض
 الحمام لطلب القصة أي بلانته رفع الحدث وليس عليه
 نجاسة حقيقيه بل يتنجس ماء الحوض عند أي حقيقة على
 رواية كون الماء المستعمل نجسا لأن ماء الحوض ما يستعمل لأمر
 الحدث عن يد وعند هذا المأظا به وعطرها لأنه لم يصير مستعمل
 عند هذا المذكور في الغناء وإن دخل الجنب والمحدث يد
 في الماء للاعتراف وأنه في الكور لا يصير الماء مستعملا به
 للضرورة ولم يذكر وأخلافه وهو الأصح ولو أدخل الكفاس
 والصبيان أي يريهم أي الماء لا يتنجس إذا لم يكن على أيديهم
 نجاسة حقيقيه هذا في الصبيان مسلم لأنهم ليس عليهم

حلقة

حدث وإنما الكفار في أي يديهم حدث برونه بالإحلال فلا فرق
 وقد حققنا في الشرح ولو أدخل الصبي يد في الماء علم
 أنها طارئة من أن كانت معه من يرافقه جازي الموضوع بذلك الماء
 وأن علم أن فيها نجاسة لم يميز وإنما حصل المشكك لا يتوضأ به
 استصحابا أي لاجل التزعم والاحتياط ولو توضأ به جازي
 لأنه لا يتنجس بالمشكك حوض الحمام إذا نتجس بطهرا إذ لخرج
 منه مثل ما كانت في حوض واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو
 الحوض الصغير وإن المختار أنه يظهر بمجرد ما يدخل الماء من
 الأنبوب ويعرض حوض الحوض لأنه صار جازي ولو أدخل
 الموضوع يلاسه بالانقاء بنية بل سحبا وأدخل حقيقة فيه
 بنية يجرى المسح بالانقاء والمستهو عن حمل اليد لا يحرمه
 ولكن لا يصير الماء مستعملا عند أي يوسف خلافا لمخبره حقيقيه
 في الشرح **فصل** في المسح على الخفين المسح عليهم ما جازي
 بالنسبة أي بالثان الوارد في عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله
 ونحو الآية لقول من كل حدث حوجب للوضوء أو حدث من
 الحدث الموجب الغسل كما تمثلي في أن ثلثه أنه تعالى إذا لبسها
 على طهارته كحالة أي إذا الحدث وقد لبسها على طهارته كحالة
 فالشرط كون الطهارة كحالة وقت الحدث لا وقت اللبس
 حتى لو غسل رجله ولبس الخفين ثم أكل طهارته ثم حدث
 جازي المسح عليهم لوجود الكمال عند الحدث فإن
 كان الماء مسحا حقيقيا محسوسا ولو كان ليله وإن كان مستعملا

تج
في يتنجس